ودفع توهم ذلك بتفسيره بكلامه تعالى فالقرآن يطلق على كل
الترادف على اللفظ المقرو والاكثر اطلاقه على اللفظي واما كلام الله فيطلق ايضا على كل
من النفسي واللفظي والاكثر اطلاقه على النفسي وتقدم في مبحث الكلام زيادة على ذلك
اليها انه ثبت قوله عن الحدوث اي الوجود بعد العدم ... وقايل هو صفة ذاته
العلية فخالف المعتزلة في قولهم بانه مخلوق وليس صفة ذاته العلية واجمعوا على الحدوث
مع ان المشهور بين القوم التعبير بالخلق لمزيد الشطط وللرد على المعتزلة البغي منهم
المعتزلة القايل بان كلام الله محدث وليس بمخلوق تبرئا منه ان قولنا مخلوق
يوهم انه كذب تعالى الله عنه ويرد بان الحدوث مثل الخلق ... من
المطر ووقف تحت الميزاب ايضا في الصغير قوله واحذر انتقامه اي واحذر
انتقام الله منك ان قلنا بحدوثه قوله فكل نص الخ اي اذا تحققت ما سبق
فكل نص الخ فالفاء الفصيحة وهذا في الحقيقة جواب عن شبهة تمسك به المعتزلة
من النصوص الدالة على الحدوث مثل انا انزلناه في ليلة القدر انا نحن نزلنا
الذكر والمراد من النص الظاهر من الكتاب والسنة وقوله للحدوث دال اي
دال على حدوث القرآن فاللام بمعنى على والالف في دال للاطلاق وقوله احمل
الخبر المبتدا الذي هو كل والرابط محذوف والتقدير احمله الخ وقوله على
اللفظ اي على القرآن بمعنى اللفظ المنزل على نبينا صلى الله عليه وسلم المتعبد بتلاوته
المتحدى باقصر سورة منه والراجح ان المنزل اللفظ والمعنى وقيل المنزل المعنى
وعبر عنه جبريل بالفاظ من عنده وقيل المنزل المعنى وعبر عنه النبي صلى الله
عليه وسلم بالفاظ من عنده لكن التحقيق الاول لان الله خلقه اولا في اللوح المحفوظ
ثم انزله في صحايف الى سماء الدنيا في محل يقال له بيت العزة في ليلة القدر كما قال
تعالى انا انزلناه في ليلة القدر ثم انزله على النبي صلى الله عليه وسلم بحسب الوقايع
وقوله الذي قد دل صفة للفظ والالف في دل للاطلاق والمراد الذي قد دل على
القديمة القايمة بذاته تعالى اي على مدلوله كما هو التحقيق والمراد الذي قد

ويستحيل ... الصفات
في حقه ... في الجهات

على السنة القاطعة بطريقة دلالة الالتزام كما تقدم والحاصل ان كلا من الكتاب و
والسنة دال على حدوث القرآن فهو محمول على اللفظ المقرو لا على الكلام النفسي
لكن يمتنع ان يقال القرآن مخلوق الا في مقام التعليم كما سبق قوله ويستحيل الخ
هذا شروع في ثالث الاقسام المتقدمة في قوله فكل من كلف شرعا وجبا عليه ان يعرف ما قد
وجب لله والجايز والممتنعا فهذا هو القسم الثالث في الاجمال السابق وان كان ذكره ثانيا
في التفصيل فلعله اخر الجايز في التفصيل لطول الكلام عليه ولا شك في علم استحالة
هذا القسم من وجوب القسم الاول له تعالى وانما تعرض لها المصنف على طريق القوم
من عدم اكتفايهم بدلالة الالتزام ولا بدلالة التضمن بل مالوا الى الدلالة المطابقة بقية
لخطر الجهل في هذا الفن وقوله ضده اي الصفات اي ما ينافي هذه الصفات المتقدمة
باسرها قال المراد هنا من الضد المعنى اللغوي وهو مطلق المنافي وجوديا كان او
عدميا وليس المراد خصوص الامر الوجودي كما هو المعنى الاصطلاحي لان الضدين
اصطلاحا الامران الوجوديان اللذان بينهما غاية الخلاف لا يجتمعان وقد يرتفعان
كالسواد والبياض لان هذا المعنى لا يظهر في جميع ما ذكره هنا وقوله في حقه تعالى اي ذاته
تعالى في بمعنى على وحق بمعنى الذات ولا منافاة لبيانه لان الحق اسم من اسمائه
تعالى اي حقه هو هو ويحتمل ان في باقية على بابها والمراد من الحق الحكم الواجب
له ولا منافاة حقيقية والمعنى حال كونه استحالة ما ذكر مندرجة في الحكم الواجب
له تعالى وهذا هو الذي اقتصر عليه الشيخ وقد اجمل المصنف الاضداد ونحن نذكرها
تفصيلا كما ذكرها السنوسي فيستحيل عليه تعالى العدم وهو ضد الوجود والحدوث وهو
ضد القدم وطرو العدم وهو الفناء وهو ضد البقاء والمماثلة وهي ضد المخالفة
للحوادث والمماثلة مصورة بان يكون جرما سواء كان مركبا ويسمى جسما او غير
مركب ويسمى جوهرا فردا لكن الجسمية لا يكفي ... قالوا هو جسم لا كالاجسام
او يكون عرضا يقوم بالجرم او يكون في جهة للجرم فليس فوق العرش ولا تحته ولا عن
يمينه ونحو ذلك او له هو جهة فليس له فوق ولا تحت ولا يمين ولا شمال ونحو

Copyright © King Saud University